الدستور
من تيلي لوميار

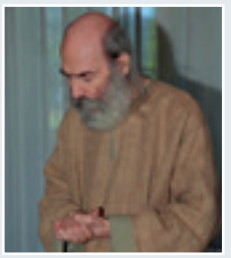

ترك محبستهُ...
ومضى إلى المدى الأرحب

23 أيار 1926
23 أيار 2026
المئوية الاولى للدستور اللبناني
(ص 4 و5)

العدد 1 | أسبوعيّة | سياسيّة | جامعة | الأحد 24 أيّار 2026 | 8 صفحات

البطريرك مار بشارة بطرس الراعي:
السلام يحتاج الى الحقيقة

غبطته محاطاً بـ: السيّد جاك الكلاسي، الدكتور أنطوان سعد، جان دارك أبي ياغي، وماري تيريز باشا (من أسرة الدستور)

«بفرح وأمل كبيرَين، نرحب بعودة جريدة «الدستور» إلى النور، بعد احتجاب طويل، لتحتل موقعها إلى جانب شقيقاتها، وتمارس دورها السامي في نقل الخبر، وزرع الرجاء في أزمنة تشتد الحاجة إليه.

ويزداد فرحنا أن تصدر هذه الجريدة عن تيلي لوميار، بعد أن تمّلكتها المحطة، منذ سنوات، بمساعٍ من الاخ نور، الطيّب الذكر، وبدعم مشكورٍ ممن لم يترددوا في دعمه لتحقيق مشاريعه الإنسانية والتربوية والإعلامية المتنوّعة.

إن صدور هذه الجريدة، السياسية، غير المنحازة، والمتزامن مع مئوية الدستور اللبناني، وفي هذه الفترة الحرجة من حياة وطننا ومجتمعنا، يؤكد البعد الرسولي، والهدف الوطني لمثل هذا المشروع، الذي لا يبغي الربح، ولا يرى في السياسة إلّا خدمة للشأن العام، الذي يحتاج إلى الحقيقة والوضوح في كتابة الخبر، كما في قراءته، بكل موضوعية وتجرّد وبروح من المسؤولية...

وهي تعابير تكاد أن تفقد صفاءها عند الكثيرين.

إن الحالة القائمة اليوم، في لبنان والمنطقة، كما في العالم، تحتاج إلى السلام الحقيقي، أي السلام الآتي من الرب، لا سلام الظروف المبنيّة على سياسات الدول، أو مواقفها الآنيّة والانانية، ومصالحها العابرة.

وهذا السلام يحتاج إلى الحقيقة،

وإلى دقّة المعطيات وصدقها، تسهيلاً لوضوح الرؤى وحسن إتخاذ القرارات المصيرية، ولا سيما من قبل أصحابها.

ندعو لجريدة"الدستور" أن تعطي للعمل الصحفي بعداً إنسانياً مضافاً، فتترفّع عن كلّ ما يفرّق، أو يثبط العزائم، ولا تتردد في الإضاءة على الخبر الذي يبني، وعلى الحقيقة التي يحتاج إليها السياسيون، وكل من يتولى خدمةً عامة؛ هذه الحقيقة التي يتطلّع إليها المواطنون - والمؤمنون بنوع خاص- على أنها الإسم المرادف لله تعالى، وهو من قال إنه "الطريق والحق والحياة».

هويتنا

حين يصبح الكلام مسؤوليّة... لا تجارة، في زمن إختلطت فيه الأصوات وصار الخبرسلعة، والكلمة سلاحًا والحقيقة ضائعة بين الضجيج... تولد اليوم «جريدة الدستور» لا لتضيف صوتاً جديداً إلى الفوضى، بل لتعيد للكلمة معناها.

جريدة الدستور ليست جريدة سياسيّة، بمعناها الضيّق، وليست منصّة صراع أو دفتر حسابات بين هذا وذاك. جريدة الدستور هي جريدة الإنسان، هي إمتداد لرسالة تيلي لوميار ونورسات، حيث الإعلام ليس مهنة... بل دعوة ورسالة.

جريدة الدستور... إسم قديم... بروح جديدة نعيد إطلاقها، لنكتب دستور الإنسان.

نطلقها في عيد العنصرة، يوم نزل الروح، يوم تحّول الخوف الى جرأة، والتفرقة الى وحدة، والكلام الى رسالة. نطلقها... لأن لبنان لم يعد يحتاج مزيدًا من الأخبار بل يحتاج أخبارا تشبه الإنسان.

نحن لا نؤمن بإعلام يفرّق، بل بإعلام يجمع، لا نؤمن بإعلام يخيف، بل بإعلام يعطي رجاء، لا نؤمن بإعلام يبيع الألم، بل بإعلام يزرع الأمل. في جريدة الدستور لن نسأل: «من» مع «من». بل سنسأل: من مع الإنسان؟؟ لن نبحث عن أخطاء لنُدين بل عمّن يبني لنُضيئ عليه. لن نركض خلف الفضائح، بل خلف القصص التي تعيد لنا إيماننا بالحياة. هذه الجريدة، هي مساحة للّقاء، لا للإشتباك، للحقيقة لا للتلاعب، للإنسان، لا للمصالح. نحن لا ندّعي الكمال، لكننا نعد بشيئ: واحد أن نحترم عقلك، ونحفظ كرامة الإنسان ونكتب بضمير.

جاك الكلاسي
رئيس مجموعة تيلي لوميار/نورسات

«الدستور» إلى النور... مجدّدًا
«هؤلاءِ لَيْسوا سُكارى...»

رئيس التحرير

«الدُّستور" تَعودُ إلى الصُّدور، فتنضمُّ إلى أُسرة "تيلي لوميار"، بمحطّاتها الأرضيّة والفضائيّة والإذاعيّة، ووسائلها الإعلاميّة الإلكترونيّة، وتُواصل، مع شقيقاتها هذه، حملَ رسالةِ الإعلام الحرّ، الصادق، المحايد، بل المُنحازِ إلى الحقيقة، والمُلتزم بنقل الرسالة الروحيّة والإنسانيّة التي شكّلت لمجموعتنا الإعلاميّة قاعدةَ الانطلاق ونقطةَ الوصول.

هي أكثرُ من نشرةٍ أو مطبوعةٍ موسميّة الصدور ومحدودة الأهداف... إنّها جريدة، بالمعنى الكامل للكلمة، تملّكت امتيازَها شركة "تيلي لوميار" منذ عقدين من الزمن، وتحمل صفة الجريدة السياسيّة، وتخضع للقوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء في لبنان.

ولعلّ في صدور هذا العدد الجديد، الأوّل، في هذا التوقيت بالذات، أكثرَ من علامة تستدعي قراءتَها، والتوقّفَ عند أبعاد كلٍّ منها.

وإنّ هذه العلامات، المُثلّثة، هي أبعدُ من حدود هذا الأوان الذي يشهد عودةَ صدور "الدستور"، وأعمقُ من المناسبات واحتفاليّاتها؛ إنّما هي دعوةٌ لنا أن: "اذهبوا إلى العُمق"، واكتشفوا دعوةَ الروح في كلّ إشارةٍ أو محطّة أو حدث... والأهمّ أن يكون عملُنا مميّزاً، مختلفاً، وأن يأتيَ بقيمةٍ إضافيّة تُبرّر وجودَه.

أمّا العلامات الثلاث التي تفرض قراءتَها:

فأوّلها صدورُ هذا العدد الأوّل بالتزامن مع أربعينيّة الأخ نور، وهو مَن كان وراء شراء امتياز "الدستور"، تماماً كما كان أساسَ "تيلي لوميار" وفضائيّاتها، وراعيَ نموّها حتّى غيابه عنّا. وقد قاده اهتمامُه بالإعلام، بمختلف أشكاله، ومدى تأثيره على الإنسان والمجتمع والتاريخ، إلى تكريس مساحةٍ واسعةٍ من حياته وحركته الرسوليّة لهذا القطاع، الذي لا يقلّ شأنًا عن اهتمامه بالإنسان المحتاج، إذ أنشأ لخدمته المستوصفات، ومراكز العناية الاجتماعيّة، وسائر الأنشطة والمبادرات الأخرى، التي كُتب عنها الكثير، وبقي الكثير ممّا لم يُكتب.

ولئن تلازمت تسمية "النور" مع مختلف المحطّات الإعلاميّة التي أسّسها صاحبُ الاسم، تيمُّنًا بالمسيح "نور العالم"، فقد توخّينا إضفاءَ شعار المجموعة، أي الشُّعاع أو الإشعاع، على اسم جريدتنا، لإيماننا بأنّ على الإعلام أن يعكس نورَ الله، فيكون حقيقتَه في ما يقوم به، و"سراجُه الموضوع على منارة، ليرى الكلّ نورَه، ويمجّدوا الله"، ودعوته أن يعيش العالم في قلب النور النازل من الله، وما يحمله إليهم من فضائل وقيَم، كالسلام والحقّ والعدالة، "وأعظمهنّ: المحبّة».

أمّا **العلامة الثانية** التي وفّرها لنا توقيتُ صدور هذا العدد، فهو تزامنه مع زمن العنصرة، وما يحمله من معنى لاهوتيّ ورساليّ مفيدٍ لرسالتنا الإعلاميّة...

وإنّ مشهديّة العنصرة والرُّسل المجتمعين، وهم يتهيّأون للانطلاق، لا يُماثلها اليوم سوى واقع الإعلاميّين الصحافيّين والمراسلين، المدعوّين إلى الخروج إلى الأرض، والبحث عن الخبر، وتقديمه بصدقٍ وموضوعيّة، وخدمة الكلمة، بدون تردّد أو خوف، وقلوبهم مَلأى من شعلة النار التي حلّت على كلٍّ منهم، وأعطتهم الزخم والإقدام، ليكونوا شهودَ الحقّ حتّى الشهادة.

وكما كان لـ"تيلي لوميار" و"نورسات"، وسائر الفضائيّات التابعة لهما، موعدٌ سنويّ مع العنصرة، التي شهدت، على سنواتٍ متلاحقة، انطلاقةَ كلٍّ منها، كذلك سيكون لجريدتنا، التي يتزامن صدورُها في هذه الفترة أيضاً، موعدٌ مثمرٌ مع أنوار الروح ومواهبه، مع ما يحمل هذا الموعد من التزام ومسؤوليّةٍ مضاعفة، لتكون صفحاتُها على مستوى الرسالة التي دُعيت إليها.

أمّا **العلامة الثالثة** التي نقرأها مع قراءة هذا العدد الأوّل، فهي وطنيّة، حيث نحتفل مع مواطنينا بالعيد المئويّ للدستور اللبناني، الذي أُعلن تحديداً في ٢٣ أيّار ١٩٢٦، أي في مثل هذه الأيّام، وهو موعدٌ يحمل الكثير من المعاني والدعوات. ونحن، في جريدة "الدستور" هذه، طليعةُ المعنيّين بهذه المئويّة، ليس لأنّنا أمناءُ للتسمية فحسب، بل لأنّنا ملتزمون بالثوابت والمسلّمات التي انطلق منها، لأربعين سنة خلت، مشروعُنا الإعلاميّ، الذي يرى في الكيان اللبناني أرضاً مقدّسة، ووطناً نموذجيًّا للتلاقي والحوار، وواحةً للحرّيّة الخلّاقة والمسؤولة.

أمّا الدستور، الذي يُحدّد هويّةَ الوطن وأصولَ الحكم فيه، فيُعتبر صمّامَ الأمان للدولة، والسقفَ الآمن لقوانينها وإدارتها، من خلال سلطاتها، في تكوينها وفي صلاحيّات كلٍّ منها، ومن خلال تركيزه على مبادئ الديمقراطيّة والممارسة البرلمانيّة، والحرّيّة وحقوق الإنسان.

وإنّها لمناسبةٌ مناسبة، ودعوةٌ مؤاتية إلى كلّ مواطن للتعرّف إلى القانون الأسمى لبلاده، وكيفيَّة تطبيقه، في سبيل تنمية ثقافة المواطنة والنقد البنّاء، وقد نالت منه سياساتٌ وممارساتٌ بلغت بالوطن إلى الدرك الذي بلغه اليوم... (تتمّة ص ٢)

تحيّة الى الأخ نور

في زحمة هذا العالم وضجيجه ، حيث تتسارع الخطى وتتشابه الوجوه، من النادر أن نصادف روحا تترك أثرا لا يمحى وحضورا لا يَختصر بكلمات، وإنسان لا ولن يتكرر. إنّه الأخ نور. وهو ليس مجرّد إسم بل شعاع من عند الرب، هو حالة من العطاء المستمر، سيرة حياة تُكتب بالفعل قبل القول، وقلب اختار أن يكون منبعًا للخير، على الرغم من الشرور المحيطة بنا. حياته عبارة عن عجائب مستمرة، منذ اللحظة التي تخلى بها عن إسمه وإتخذ إسم الأخ نور، حتى إنتقاله الى أحضان السماء يوم الجمعة العظيمة حيث رافق الرب يسوع في بستان الزيتون ، سهر معه طوال الليل ولقيه عند الفجر. مات معه حتى يقوم معه. كان يقول لنا : «أنا هنا مثل الأبن الضال، جوعان وعريان لأني بعيد عن أبي. لكن عندما أذهب إليه سيُلبسني الأرجوان ويذبح لي العجل المثمّن». لم تكن حياة الأخ نور سهلة ولا هي محطات عابرة في سجل الحياة، بل إنجازات إنسانيّة تعكس عمق إيمانه وروعة رسالته. كان الأخ نور فقيرا لا يملك شيئا لكنّه أغنى الكثيرين. لم يكن في جعبته سوى «خمسة أرغفة وسمكتين» لكنه أطعم الألوف .

من الدستور التي حلم باصدرها، وحققت حلمه بعيد غيابه.

تحية وتقدير الى من جعل الاحلام قابلة للتحقيق... وصلاته باقية معنا.

أسرة التحرير

«الدستور»... والتحرير الحقيقي

ولدت صحيفة "الدستور" اللبنانية سنة ١٩٢٧ غداة ولادة الدستور اللبناني، وفي زمن الانتداب الفرنسي على لبنان. كان وراء الصحيفة أمين تقي الدين، وهو صحفي واديب وشاعر، درس في مدرسة الحكمة - بيروت، وشارك في نضالات الحكموبين والمجاهدين في سبيل الاستقلال والسيادة.

في تمّوز ١٩٧٠ انتقلت ملكية الصحيفة الى الصحافي علي بلّوط. وقد تحوّلت في مطلع ١٩٧٤ من يومية الى أسبوعية، تحمل رأيا" تقدّميا. ثم توقفت عن الصدور في خضم الحرب الاهلية.

وفي أول حزيران ٢٠٠٦ انتقلت ملكيتها الى شركة تيلي لوميار (ش.م.ل) وتم تعيين الأب جورج رحمة الانطوني مديرا مسؤولا عنها.

الا ان الصحيفة بقيت محتجبة بسبب اولويات تيلي لوميار التي قضت بانشاء فضائيات تؤمن انتشار الارسال التلفزيوني الى كل أنحاء العالم.

وفي مطلع شهر ايار ٢٠٢٦ رأى مجلس ادارة مجموعة تيلي لوميار نورسات امكانية اعادة اصدار الجريدة، ورقيا والكترونيا ، على ان تبقى سياسية، وتكون صاحبة رسالة روحية وثقافية واجتماعية، على غرار أسرة تيلي لوميار التي تنتمي اليها.

مع العنصرة تطلّ جريدة الدستور لا كمنبر عابر، بل كواحة حوار. إنها لا تأتي لتضيف صوتا إلى ضجيج السياسة، بل لتُعيد للسياسة صوتها النقي، ذاك الذي خُلق ليخدم الانسان لا ليستعبّده، ليبني المجتمع لا ليهدمه. في هذا اليوم، حيث انسكب الروح على البشر فصاروا يفهمون بعضهم بعضا رغم اختلاف الألسن، تختار الدستور أن تكون جسرا لا جدارا، مساحة لقاء لا ساحة صراع. هي جريدة سياسية، نعم، لكنها تحمل في عمقها روحا مسيحية ترى في كل إنسان صورة الله، وفي كل مجتمع مشروع خلاص يستحق أن يُبنى بالمحبة والحق. تؤمن الدستور أن السياسة ليست قدرا مظلما، بل إرادة مضيئة . ليست فن المناورة والخداع، بل فن الخدمة والمسؤولية. هي فعل أمانة قبل أن تكون لعبة مصالح، ورسالة ضمير قبل أن تكون ساحة نفوذ. من هنا، تنطلق لتقول أن نظافة السياسة ليست حلما ساذجا، بل خيارا شجاعا يحتاج إلى من يجرؤ على حمله. في عالم اعتاد أن يرى في السلطة وسيلة للهيمنة، تذكرنا الدستور بأن السلطة الحقيقية هي تلك التي ترفع الانسان، تصون كرامته، وتفتح أمامه آفاق الحياة. هي جريدة تنحاز للحق حين يهمّش، و للضعيف حين ينسى، وللأمل حين يخفت. هكذا ومع نسيم العنصرة تنطلق الدستور، كدعوة مستمرة : أن نعيد الى السياسة معناها، وإلى الكلمة صدقها, وإلى الإنسان مكانته. إنها بداية حكاية، عنوانها أن البناء ممكن، وان التحرر الحقيقي هو الخروج من الـ«أنا» الى الـ«نحن» و«من الحرف الذي يقتل الى الروح الذي يحيي».

ماري تيريز باشا

العنصرة: صوتُ الرُّوحِ في الكنيسةِ والإعلام

تُعيِّدُ الكنيسةُ اليومَ عيدَ العنصرة، عيدَ حلول الرُّوحِ القدس على التَّلاميذ في العَلِّيَّة، وكانوا كلُّهُم مجتَمعين. يستعمِلُ كتابُ أعمال الرُّسل (٢: ١-٢٢) رموزًا للإشارة إلى الرُّوحِ القدس، مثلَ صورة ريح عاصفة، وألسنة النَّار، والتَّكلُّم باللُّغات. "ولمَّا حضرَ يومُ الخمسين كان الجَميعُ بنفسٍ واحدة، وصارَ بغتةً صوتٌ من السَّماء كما مِن هبوبِ ريح عاصفة، وملأَ كُلَّ البيتِ حيثُ كانوا جالسين، وظَهرتْ لهم ألسنةٌ منقسمةٌ كأنَّها من نار، واستقرَّتْ على كلِّ واحدٍ منهم، وامتلأَ الجميعُ من الرُّوحِ القدس، وابتدأوا يتكلَّمون بألسنةٍ أُخرى". نزلَ الرُّوحُ القدسُ، وحوَّلَ التَّلاميذَ إلى "كنيسة رسوليَّة"، يعملُ "فيهم" و"من خلالِهم"، لكي يحملوا الخلاصَ إلى أقاصي الأرض. فهو النَّاطقُ بالأنبياء، وبالرُّسل، واليومَ بالكنيسة.

مع العنصرة، عرفت الكنيسةُ رسالتَها على أنَّها جماعةٌ مُبشِّرةٌ وشاهدةٌ. لقد أعلنَ الرَّبُّ يسوعُ: "ستنالونَ قوَّةً متى حلَّ الرُّوحُ القدسُ عليكم، وتكونونَ شهودًا لي في أورشليمَ، وفي كلِّ اليهوديَّة، والسَّامرة، وإلى أقاصي الأرض" (أعمال الرُّسل ١: ٨). منحَ الرُّوحُ الرُّسلَ قوَّةً ليكونوا شهودًا للمسيح أمامَ الملوك والأمم والشُّعوب. وأتاحَ لهم إمكانيَّةَ التَّبشير بالإنجيل، بالبشرى السَّارَّة، وسرَّ المسيحِ وتعليمِه. ومِن هنا نفهمُ صرخةَ بولسَ الرَّسول: "الويلُ لي إن لم أُبشِّرْ" (١ كورنتوس ٩: ١٦). وقد توسَّعَ المَجمعُ الفاتيكانيُّ الثاني، سنةَ ١٩٦٥، في شرحِ هذه الرِّسالة والخدمة، ودعا الكنيسةَ إلى الإبحار في عالَم وسائلَ الاتِّصالِ الاجتماعيِّ، وإلى الاعتمادِ عليها، لأجلِ إيصالِ الكلمةِ، تحتَ ظلِّ الرُّوحِ القدسِ وقوَّتِه، مقتَنعةً بأنَّها بذلك تتمِّمُ عملَ المسيح، وتشهدُ لمحبَّتِه.

وبما أنَّ العالمَ في حاجة إلى الكلمة، وأنَّ الكنيسةَ ليستْ بمعزلٍ عن العالم، بل هي من العالم، وتعيشُ فيه، وبما أنَّها لطالما كانتْ رائدةً وسبَّاقةً في عالم الاتِّصالات ونقلِ البشارة، عبر الرُّسل الاثني عشر، الذين سافروا إلى أقاصي الأرض، أدركتْ أهمِّيَّةَ الثَّورة الَّتي قامَ بها الإعلامُ في العصر الحاضر، ورأتْ نفسَها مدفوعةً إلى الاستفادة منها، بدلاً من الانعزال عنها، وتركِ الأجيال الجديدة فريسةً لأفكارٍ غريبة، وبِدَعٍ، وهرطقاتٍ، ومستنقعاتٍ للفسادِ، وانعدامِ الأخلاق، وانتقادِ الكنيسةِ وتعاليمِها. فأَولتْ اهتمامًا كبيرًا بوسائل الإعلامِ، وعملتْ على توظيفِها كأدواتٍ لنقلِ كلمةِ الحقِّ، والمحبَّة، والسَّلام، ووضعتْ إستراتيجيَّةً خاصَّةً لتستخدمَ وسائلَها من أجلِ التَّبشير بالكلمة.

على الصَّعيدِ العمليِّ، أعطتْ وسائلُ الإعلام قوَّةً نابضةً مستمرَّةً للكنيسة، في منحَيَيها الرُّوحيِّ والاجتماعيِّ. يوجدُ اليومَ الملايينُ من الخطب الصَّوتيَّة، والمؤتمرات، والنَّدوات، ومقاطع الفيديو المنزليَّة، والأفلام الوثائقيَّة حولَ الإيمان، على شبكة الويبِ العالميَّة. ويستخدمُ المدوِّنونَ المهرةُ بالتكنولوجيا الوسائطَ المتعدِّدة لإنشاء مدوَّنات صوتيَّة وفيديويَّة، تُقدِّمُ تجارب، وآراء، ومربَّعات حوار، وقصصًا، وتعاليمَ، بطريقةٍ تحاكي الواقعَ. ويمتلكُ العديدُ من المفكِّرين والمؤلِّفين البارزين مدوَّنات تُقدِّمُ تسجيلات، أو بثًا صوتيًّا للخُطب أو المحاضرات. وتسمحُ مواقعُ مشاركة الفيديو، مثل يوتيوب وغوغل فيديو، بنشر ما يرغبُ فيه المستخدمُ، وإتاحتِه لملايينَ المستخدمين. وتسمحُ هذه الوسائلُ للمؤمنينَ بتبادل الأفكار حول الإيمان بطرق جديدة ومبتكرة، وتُسهِّلُ معظمُ هذه المواقعِ للأشخاص التَّواصل، من خلال مشاركة الفيديو في مدوَّناتهم أو مواقعهم على الويب. وقد ظهرتْ مواقعُ مسيحيَّةٌ خاصَّةٌ، مؤخرًا، توفِّرُ خدمات مشاركة الفيديو القائمة على العقيدة.

على الصَّعيد التنظيميِّ، أعلنَ البابا بيُّوسُ الثاني عشرَ إنشاءَ لجنة بابويَّة خاصَّة بالسِّينما، والراديو، والتلفاز، ثمَّ ثبَّتها البابا يوحنَّا الثالث والعشرون، سنةَ ١٩٥٩، لجنةً دائمةً في الفاتيكان. وحوَّلها البابا بولسُ السادسُ، سنةَ ١٩٦٤، إلى لجنة حبريَّة لوسائل الإعلام الاجتماعيَّة، مضيفًا إلى دائرةً صلاحيَّاتها الإعلامَ المكتوبَ. ورفعها، أخيرًا، البابا يوحنَّا بولسُ الثاني إلى مصافِ مجلس حبريٍّ لوسائل الإعلام الاجتماعيَّة، عامَ ١٩٨٩.

في رسالته الحبريَّة "تقدُّمُ الاكتشافات الرَّائعة"، الصَّادرة سنةَ ١٩٥٧، أكَّد قداسةُ البابا بيُّوسُ الثاني عشرَ أنَّ الكنيسةَ تنظرُ إلى هذه الوسائلِ الإعلاميَّة على أنَّها "عطايا إلهيَّةٌ"، و"هباتٌ من الله"، و"وسائلُ جبَّارةٌ موضوعةٌ في متناولِ البشر، تتطلَّبُ من المعنيِّينَ بتداولها حسًّا عاليًا من المسؤوليَّة". ووصف البابا يوحنَّا الثالثَ والعشرون عالَمَ الإعلام بأنَّه "عالمُ تفجيرِ التقدُّم التكنولوجيِّ».

من جهتِه، وصفَ البابا بولسُ السادسُ وسائلَ الإعلامِ الحديثةَ "بأنَّها سيِّدةُ التفكير العامِّ، والمعلِّمةُ، الَّتي تتوجَّهُ إلى الرَّاشدين؛ فيما يتوجَّهُ المعلِّمُ التقليديُّ إلى التَّلاميذ فقط، وفي فترةٍ زمنيَّةٍ محدَّدة. تؤدِّي للجنس البشريِّ خدماتٍ جليلةً، إذا استُخدمتْ على وجهٍ سليم، ولها القدرةُ على التثقيف والتَّرفيه، في آنٍ معًا».

ونلحظُ، في وثائق المجمع الفاتيكانيِّ الثاني، وجودَ ثماني وثائقَ، من أصل ستِّ عشرةَ وثيقة، تناولتْ، في موضوعها، وسائلَ الإعلام الاجتماعيَّة. شدَّدتْ الوثائقُ كلُّها على واجبِ الاهتمام بوسائل الإعلام والاتِّصال، ودورِ المسيحيِّينَ، على صعيدِ الكنيسة، والدولة، والمدرسة، والعائلة، في المشاركة الفاعلة بتطوير هذه الوسائل، وحُسن استعمالها، وتوجيهِ الرَّأي العامِّ، في سبيل خدمة قِيَم التضامن والسَّلام، وصون حقوق الإعلام والاستعلام، وحمايةِ حياة الإعلاميِّينَ، وتوفيرِ المناخ اللازم من حرِّيَّة التعبير، إلى حرِّيَّة الضمير، كشرطٍ أساسيٍّ للكرامة الإنسانيَّة. وذكَّرَ المجمعُ بأنَّ حُسنَ استخدام الوسائل الإعلاميَّة يُرتِّبُ على جميع الَّذينَ يستخدمونها أن يكونوا على معرفةٍ بمبادئ الأخلاق، وأن يعملوا بها، بأمانة، في هذا المجال.

وخلقت الكنيسةُ مشروعَ "شبكة"، مؤلَّفةً من فريق من العلمانيِّينَ المحترفينَ في ميدان التكنولوجيا، والبرمجة، والاتِّصالات، تكونُ مرجعًا، ومرآةً للكنيسة، تُطلُّ، من خلاله، على العالم الرقميِّ، وعالم الذكاء الاصطناعيِّ، كأداة فعَّالةٍ في البشارة الجديدة، وتقومُ بتقييم تطوُّر أدواته للاستفادة التنظيميَّة، وإنتاجِ رؤيةٍ، وآفاقٍ مستقبليَّة، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، وتضعُ آليَّةً عمليَّةً لدور الشبكة، ومهامِّها، وخدماتها، للسَّنوات القادمة، وتقديم تعليم من خلال محاضرات، ونقاشات، وإصدار بيانات ونشرات إعلاميَّة، تواكبُ التَّطوُّرَ السَّريعَ لوسائل الإعلام، للتعامل مع المشاكل الأخلاقيَّة، والدينيَّة، والاجتماعيَّة الَّتي تطرحُها. بذلك، يكونُ المؤمنونَ، بمن فيهم أفرادُ جمهور الإنترنت الواسع، الَّذينَ يملكونَ اهتماماتٍ خاصَّةً وشرعيَّةً، جزءًا من العمليَّة الَّتي تقودُ التَّطوُّرَ المستقبليَّ لوسيلة الاتِّصال الجديدة هذه.

الخوري د. جورج فارس

«هؤلاء ليسوا سكارى» (تابع ص ١)

يوم قرّر الأخ نور، لأربعين سنة خلت، الانطلاقَ بمشاريعه الإعلاميّة، بدءاً بتأسيسه "صوت المحبّة" سنة ١٩٨٤، ثمّ التلفزيون وفضائيّاته، سرنا معه بدون تردّد، فقال فيه وفينا كثيرون: إنّهم مجانين. ولعلّ هذه التهمة ستلازمنا طويلا، ونحن نطلق جريدةً ورقيّةً (والكترونيّةً) في ظروف شديدة الصعوبة، من كل النواحي، وبإمكاناتٍ مَحدودة ومُحدّدة، ولكنّنا ماضون، بل مُستمرّون في متابعة مغامرات الأخ نور.

ولعلّ في صدور "الدستور"، بعيدَ غيابه، وهو الذي كان يُعدّ لهذا الحدث، تحيّةَ وفاءٍ لروحه، وتحقيقاً لعهد التزمنا به معاً، وهوَ أن نستخدم كلّ وسائل الإعلام والاتّصال الاجتماعيّ والتواصل الإلكترونيّ في سبيل نقل "البشرى السارّة"، والدعوة إلى عيشها في قلب العالم، وفي سبيل قضيّة الإنسان والجماعات، واحترام المبادئ العُليا، وتجسيدها من خلال كلّ حدث، مهما كان سياقُه وتداعياتُه...

وإنّ في صدور هذه الجريدة، المصنّفة سياسيّة، وفي أزمنة تخبو فيها مبادئُ الممارسات النبيلة، وتبدو سُبل السلام متعثّرةً وشائكة، جواباً سافراً على رغبتنا في تقديم قراءةٍ أمينة لكلّ حدث، ودعوة الجميع إلى الارتقاء فوق النزاعات والخلافات لبلوغ حقيقة الله، وتأكيداً مجدّداً على أنّ السياسة وخدمة الشأن العامّ عملٌ شريف، علينا تقديرُه، وتركيزُ أسسه، وتعزيزُ مساراته، ودعوة السياسيّين إلى الارتقاء برسالتهم إلى السموّ الذي تستحقّه، والعيش في نوره ما دام لنا النور... فالأهداف تستأهل الإقدام، وتَثبّت ما قاله بطرس عن رُسل العنصرة: "هؤلاء ليسوا سكارى كما تظنّون..."

مستقبل الأوطان الشرقيّة وشعوبها

المطران بولس مطر

إنّ صدور الدستور الأول لدولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٦، يشكّل حدثًا بالغ الأهميّة لا في لبنان وحسب، بل أيضًا في المنطقة العربيّة المحيطة بأسرها. فهو يحمل في طيّاته تأكيدًا على الحريّة الدينيّة للمواطنين بكل أبعادها، بحيث أنّهم يتخطّون حريّة الممارسة والعبادة ليطالوا أيضًا، وبخاصة، حريّة المعتقد بالذات.

ولقد سبق للدّولة العثمانيّة في القرن التاسع عشر وبإلحاح من الدول الغربيّة الأوروبيّة المتعاطية معها، أن أدخلت في دستورها بموجب ما دُعي «بالخط الهمايوني»، قانون المساواة بين جميع المواطنين أو الرعايا فيها، بالحقوق والواجبات، لأي دين أو مذهب كان إنتماؤهم.

غير أن الدساتير مهما كانت متقدّمة علميًا ونظريًا، فهي تبقى غير قابلة للتطبيق السليم والمسالم، ما لم تكن محمولة من قبل المواطنين على مستوى الثقافة والممارسة في الحياة. فالدستور يستند إلى مجموعة معيّنة من القيَم التي تحكم شعبًا معيّنًا من الشعوب. وقد يكون من المهمّات الأساسيّة للحكّام وأهل الفكر معًا، تطوير ثقافة معيّنة لتخلق التجانس بين ما يعيشه الناس وما تحكم به الدساتير.

هكذا في لبنان، وعلى سبيل المثال، فلقد كان من الضروري أن يوضع من أجل حكم لبنان ميثاق وطني إلى جانب الدستور الجديد، نظرًا لكون الشعب فيه مؤمنًا أنّ أطياف متعدّدة تستلزم التشريع لا لأفراد المواطنين كما في فرنسا اليعقوبية وحسب، بل أيضًا للجماعات التي يتألّف منها الشعب اللبناني في واقع حياته الإجتماعيّة والوطنيّة.

وانطلاقًا من هذه القاعدة بالذات، أي أن تكون الدساتير متطابقة مع قيم الناس العليا في دولة من الدول، أصدر سينودس الأساقفة الكاثوليك للشرق الأوسط، وبقيادة البابا الراحل السعيد الذكر بندكتس السادس عشر، أمنيات وجهها إلى أهل الشرق برمته، وقد جاء فيها أن حسن المصير لهذا الشرق الأوسط مرتبط باعتناق الحريّة الدينيّة الشاملة، وفكرة المواطنة، التي تساوي بين الناس في كل من الدول. وكان قداسته قد دعا إلى هذا السينودس بالإضافة إلى الدول العربيّة الشقيقة، ثلاثًا هي أيضاً في عداد الشرق، هي تركيا وإيران وإسرائيل، والمقصود من هذه الدعوات، كما تمّت، هو التنويه بأن جميع المواطنين في كل دولة من الدول مدعوّون لأن يقبل بعضهم بعضًا في المواطنة وفي الحياة، وأن يتعاونوا على أساس أن لهم مستقبلًا واحدًا يفترض زرع الأخوّة في ما بينهم على كل صعيد. فالإنسان الذي يواطن الآخر في الكيان الواحد يعترف حكمًا به.

كما يطالب الآخر بالإعتراف عينه حيال أخيه المواطن. وإذا كانت الفروقات بين المواطنين دينيّة الطابع والمنحى، فإن هذه الفروقات يجب أن تكون مقبولة من أصحابها جميعًا، وأن تكون مصدر غنى للجميع دون استثناء.

وهكذا على مستوى التعاطي بين الدول المتجاورة والتي تتشكّل في المشرق من أبناء الديانات الإبراهيميّة الثلاث، فالمطلوب من أجله أو من أجل حسن مصيره، أن يعترف هؤلاء الأبناء بعضهم ببعض ومن دولة إلى دولة، وأن يقر كل شعب بحقوق الآخر، بصرف النظر عن قوّة أي فريق وضعفه، ومن الضروري ايضًا ألاّ يبني أي شعب مستقبلًا له بنفي مستقبل الشعب الآخر، فتستند هذه المستقبلات كلّها إلى تعاليم الأنبياء المجاهرة بحقوق الجميع، فلا يلجأ أحد إلى القوّة الماديّة لتحصين نفسه، لأن القوّة المادية ليست قيمة أخلاقيّة بل هي سعي للغلبة ضدّ الآخرين، ومن غير الممكن أن تستمرّ مع العهود والأجيال. فالغالب اليوم مغلوب غدًا. والسعي السليم هو ذلك الذي يفضّل السير على هدي العدالة والكرامة والحقوق المشروعة للجميع. عندئذٍ يتوافق الجميع على تحصين الحقّ لان قوّة الحقّ ايجابيّة أمام حق القوة، فهو سلبي لطالبه قبل ان يكون سلبيًّا للآخرين. وما من شكّ في أن البابا بندكتس كان يريد نشر تعليم الدهور وخبرتها، ان خلاص هذا الشرق يمرّ عبر تكريم كلّ الأديان، واحترام الناس ايضًا للأديان كلّها.

ولا عجب ان يسير البابوات بعد بندكتس في هذا الطريق. فينبري البابا فرنسيس السعيد ذكره، مع سماحة امام الأزهر الشيخ أحمد الطيّب، مدافعًا عن الأخوة بالإنسانيّة لجميع خلق الله دون استثناء، لا بل ان هذين المرجعين طلبا من جامعات العالم وأولي الرأي في مصائر الشعوب ان ينتشر تعاليم هذه القيم على مستوى اهل الاوطان قاطبة دون استثناء.

لقد كنّا نسمع القول المشهور بأن الانسان هو أخ لك في الدنيا او نظير في الخلق. فجاء تعليم القطبين المذكورين يوضّح بأن الآخر ليس نظيرًا فحسب بل هو أخ بالانسانيّة الواحدة بين الجميع.

وبعد البابا فرنسيس أطلّ على العالم قداسة الحبر الأعظم الجديد البابا لاون الرابع عشر، لينشد السلام في الارض على اساس أنّه غاية الغايات، ولأنه في الوقت عينه مبدأ العلاقات بين الشعوب ضمن احترام الحق والمحبّة الشاملين، والسعي الى تحقيق هذا السلام بايمان ورجاء يغمران كل القلوب.

وفي النهاية نلتزم التأكيد بأن للبنان دورًا خاصًا في بناء السلام، شرط ان يرتفع اللبنانيون الى مستوى دعوتهم السامية هذه. أمّا دستور بلادهم فليدركوا ان تقدميّته بل هي للنضال من اجل شرق جديد وعالم افضل.

اليوم العالمي الستون لوسائل التواصل الإجتماعي

المطران منير خيرالله

في اليوم العالمي الستين لوسائل التواصل الاجتماعي الذي أراده قداسة البابا لاون الرابع عشر دعوة إلى « الحفاظ على الأصوات والوجوه البشرية ».

ينطلق قداسته من فكرة أن « الوجه والصوت هما ميزتان فريدتان لكل إنسان، وتعبّران عن هويته الفريدة التي لا شبيه لها، وهما العنصر الأساسي لكل لقاء ».

« الوجه والصوت مقدسان، أعطانا إياهما الله الذي خلقنا على صورته كمثاله ودعانا إلى الحياة بالكلمة التي وجّهها إلينا هو نفسه، وتردّد صداها عبر القرون في أصوات الأنبياء، وصارت في ملء الزمان بشرًا وتجلّت في وجه وصوت يسوع، ابن الله » (راجع ١ يوحنا ١/١-٣).

فمنذ لحظة الخلق، أراد الله الإنسان مخاطبًا له وطبع على وجهه انعكاسًا للمحبة الإلهية.

لكل واحد منا إذًا دعوة لا تُبدّل ولا مثيل لها، تنكشف في الحياة وتظهر في التواصل مع الآخرين.

من هنا، يقول البابا، علينا مسؤولية وواجب أن نحمي أنفسنا من التكنولوجيا الرقمية لأنها تهدّد بتغيير بعض ركائز الحضارة الإنسانية الأساسية بشكل جذري. فالانظمة المعروفة باسم الذكاء الاصطناعي لا تتدخل فقط في نظم المعلومات البيئية، بل تغزو أيضًا أعمق مستوى من التواصل، وهو العلاقة بين البشر. لذا فان التحدّي ليس تقنيًا بل أنتروبولوجيًا. والحفاظ على الوجوه والأصوات يعني في نهاية المطاف المحافظة على أنفسنا. وللوصول إلى هذا الهدف، يطرح البابا ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: أن لا نتخلّى عن قناعاتنا وأن نقوم بواجبنا باستخدام حكيم لأدوات قديرة وُضعت في خدمتنا فننمو في الإنسانية والمعرفة ونستثمر المواهب التي نلناها بالروح القدس في علاقتنا مع الله ومع الآخرين. فلا يمكن أن نخفي وجهنا وأن نُسكت صوتنا.

الموقف الثاني: قبول الآخر هو أساس كل علاقة وصداقة.

أن لا نسمح للذكاء الاصطناعي بأن يسلب منا فرصة اللقاء مع الآخر الذي هو دائمًا مختلف عنا. فمن دون قبول الآخر، لا يمكن أن تُبنى علاقة أو صداقة.

الموقف الثالث: جعل التكنولوجيا الرقمية حليفةً لنا.

التحدي الذي ينتظرنا لا يكمن في إيقاف الابتكار الرقمي، بل في توجيهه وفي الوعي لطبيعته المزدوجة. وعلى كل واحد منا أن يرفع صوته دفاعًا عن الإنسان حتى نتمكّن من أن نجعل هذه الأدوات حلفاء حقيقيين لنا.

لذا نحن بحاجة اليوم إلى أن يرجع الوجه والصوت ليعبّرا عن الشخص. نحن بحاجة إلى أن نحمي عطية التواصل باعتبارها أعمق حقيقة في الإنسان والتي يجب أن نوجّه إليها كل ابتكار تكنولوجي ».

أيها الاعلاميون والاعلاميات،

تعالوا نعمل معًا على استخدام الذكاء الاصطناعي استخدامًا مسؤولاً فنحمي صورتنا الشخصية ووجهنا وصوتنا تفاديًا لاستعمالها في إنشاء محتويات أو ممارسات ضارّة، ونتحلّى بالصدق والشفافية والشجاعة والرؤية الواسعة لنبني معًا مواطنة رقمية واسعة ومسؤولة.

الإعلاميون ووزير الإعلام حول البطريرك الرّاعي في يوم الإعلام العالمي

ملف «الدستور»

دستور نحو المستقبل...

أن يصدر هذا العدد، الاول، من جريدة "الدستور"، بالتزامن مع يوم اعلان الدستور اللبناني، في ٢٣ نوّار ١٩٢٦، ففي ذلك مصادفة تحمل دلالة عميقة المعنى، تتخطى احتفالية المناسبة، بل تتجاوز غياب اي احتفال بالذكرى، او احتفاء بولادة "الجمهورية اللبنانية".

ولعل في هذا الغياب المؤسف- الذي قد تبرّره ظروف الحاضر- دعوة متجددة الى مراجعة الذات الوطنية، واجراء قراءة مسؤولة لواقعنا اللبناني، ولمسيرتنا "الدستورية"، على مدى قرن كامل، تقاطعت معها عوامل ومتغيّرات، فيها من الاخفاقات والتراجع، قدر ما فيها من محاولات النهوض والاصرار على المواجهة.

دستور النضالات المستمرة

يستحيل كتابة تاريخ الدستور بعيداً عن نضالات الناس، وهواجسهم، وتطلعاتهم... ولعل هذه المعادلة هي اكثر ما تنطبق على واقع الشعب اللبناني، الذي عاش قروناً طويلة بعيداً عن سيادة سعى اليها، وحرية استمات في سبيلها، وقوانين يضعها بنفسه لنفسه، بدل ان يلبسه اياه محتلٍ او منتدَب، على قياس هذا او ذاك، ووفقاً لمصالح الخارج واهوائه.

من هنا فان دستورنا هو ابعد من نصوص قانونية كُتبت، واُعلنت، وخضعت لتعديلات لاحقة، انما هو نتيجة مسار تاريخي طويل، تجلّى فيه نضال اللبنانيين، في ظل الحكم العثماني، ومع الانتداب الفرنسي، في سبيل كيان مستقل، تمثّل اولاً في اعلان «دولة لبنان الكبير» سنة ١٩٢٠، وتالياً في اصدار الدستور سنة ١٩٢٦، حتى بلوغ الاستقلال سنة١٩٤٣، وما تبعه من محطات ومتغيّرات شتى...

تركّز اهتمام اللبنانيين ، الاولي، على ان يكون الدستور عاملا مؤسساً لبناء الوطن السيّد الحر، واطاراً منيعاً لعمل المؤسسات الدستورية، ولمسار الدولة، التي ارادوها، على تعدد مكوّناتها، واحدة، جامعة ومستقلة.

الا ان المولود الجديد لم يفض الى الاستقلال الناجز، فالانتداب مستمر، واقعياً ودستورياً، بحيث بقيت البلاد تحت رحمة المفوض السامي، الذي ترك له النص عدداً من المواد التي كلّف التخلص منها عن طريق تعديل الدستور، ثورةً شعبية، واعتقالات اركان السلطة، وتعليق التشريع... مما قاد الى الاستقلال.

الحدود والحريات

حمل الدستور اللبناني انتظارات الشعب ومعاناته التاريخية، وكذلك تطلعاته المشروعة، فثبّت في مطلعه حدود لبنان، واستقلاله عن بلدان الجوار، و«اعتنق» نظاماً جمهورياً برلمانياً، كان الاول في بلدان المنطقة، وكرّس مبدأ «عدم التصرف بأي جزء مهما كان صغيراً من الارض اللبنانية- كما اكّد ذلك رئيس الجمهورية الجديد، شارل دباس، بعيَد اعلان الدستور، في خطاب له في جامعة القديس يوسف في ١٣ حزيران ١٩٢٦- مضيفاً: «وانني اعلن انه لا يمكن المساس بحدود الجمهورية اللبنانية».

ومع مقاربته لتنظيم عمل السلطات، وفصلها، وتعاونها، كان تركيز الدستور على الحريات العامة، ولا سيما حرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم، وحرية التعبير، وحرية التشريع والقضاء في الاحوال الشخصية، وإحترام حقوق الانسان، وذلك قبل عقدين ونيف من اعلان الشرعة الدولية لحقوق الانسان، في العاشر من كانون الثاني ١٩٤٨.

وكانت مقاربة الدستور الجديد لموضوع الطائفية متأنّية، تنمّ عن براغماتية تتابعت فصولها، وبرزت بوضوح مع تعديلات الطائف سنة ١٩٨٩، وتكريسه للمساواة، وتعزيز القيمة الميثاقية وصمودها امام الهزات المتعاقبة، طوال تاريخنا المعاصر.

وطن واحد، ضابط الكل

شهدت حياتنا الوطنية في ظل الدستور، طوال الاعوام المئة المنصرمة، حروباً واحداثاً وتحوّلات شتى، منها حرب عالمية، وحرب وثورات وتحركات اهلية ، تركت ندوباً في جسد المجتمع اللبناني، انعكست على بنية الدستور، من دون ان تنال من روحيته واسسه الجوهرية، فلم تطل تلك الازمات عمق الكيان وفكرة لبنان، انما كانت مرتبطة باختلاف فهم اللبنانيين لهويتهم ، وسوء تتقديرهم لدورهم المميز.

وبالفعل فان فضل الدستور كان ولا يزال في احترامه للتوازنات، وللعقد الاجتماعي الذي ارتضاه اللبنانيون، اي الميثاق الوطني الذي لم يندرج في نصوص دستورية، بل شكل خيمة امان للدستور، وبوصلة لكل الممارسات السياسية، كم احتاجت اليها سفينة الوطن وسط العواصف التي تهدد وتتوعد...

ولئن أردنا الدستور عنواناً رئيسياً لملف جريدتنا الجديدة- ونحن نحتفل اليوم بعيده المئوي- الا ان لنا عودة لاحقة الى مواضيع تكمّل الابحاث المتعلقة به، ولا سيما من زاوية الثقافة الدستورية، والمواطنة، والتربية على الحوار، والحق بالاختلاف، ومقوّمات السلم الاهلي، والحوكمة الرشيدة، واصلاح القطاعات المختلفة، وتعزيز الديمقراطية التوافقية، والحياد الإيجابي، والممارسات الميثاقية، القائمة على الوثوق والثقة.

وكم نحتاج اليوم، في خضم انشغالات الكثيرين في طرح الصيغ، ورسم الخرائط، وتعديل الدساتير والأنظمة، الى المجاهرة بايماننا بوطن واحد، ضابط الكل، جدير بالرسالة التي حمّله اياها التاريخ، وهي، رغم تهديدات الحاضر، دستورنا وطريقنا نحو المستقبل.

د. انطوان سعد

الدستور اللبناني: بين نصّ الدولة وواقع التوازنات

في لبنان، لا يُقرأ الدستور بوصفه نصًا قانونيًا جامدًا فحسب، بل يُفهم كمرآة تعكس تاريخ الدولة بكل تعقيداته السياسية والاجتماعية. فهو، من حيث المبدأ، القانون الأعلى الذي ينظّم شكل الدولة، ويحدّد العلاقة بين السلطات، ويضمن الحقوق والواجبات على قاعدة المساواة وسيادة القانون. غير أنّ الإشكالية في الحالة اللبنانية لا تكمن في النص بحد ذاته، بل في المسافة التي تفصل بين "الدستور المكتوب" و"الدستور المطبّق".

يرى **الدكتور حسين عبيد**، الأستاذ الجامعي والباحث في القضايا الفكرية والتاريخية،

أنّ الدستور اللبناني منذ نشأته عام ١٩٢٦ لم يكن نتاج إرادة وطنية خالصة، بل جاء في سياق الانتداب الفرنسي، كجزء من مشروع تأسيس دولة ناشئة بعد انهيار الدولة العثمانية. وقد استند إلى النموذج الجمهوري الفرنسي، مع اعتماد مبدأ فصل السلطات والحريات العامة، لكنه بقي محكومًا بسيادة منقوصة نتيجة صلاحيات المفوض السامي.

مع الاستقلال عام ١٩٤٣، دخل لبنان مرحلة جديدة من تثبيت سيادته، غير أنّ "الميثاق الوطني" غير المكتوب كرّس تقاسم السلطة بين الطوائف، ما نقل مركز الثقل من النص الدستوري إلى التوافق السياسي. ومن هنا بدأت الفجوة تتّسع بين المبادئ النظرية التي يقوم عليها الدستور، والممارسات الفعلية التي تحكم الحياة السياسية.

وعلى الرغم من أنّ الدستور لم يشهد تعديلات كثيرة، فإنّ أبرزها كان اتفاق الطائف عام ١٩٩٠، الذي أعاد توزيع الصلاحيات داخل النظام السياسي، فقلّص من دور رئيس الجمهورية، وعزّز من صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الحكومة، وكرّس مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان. وقد شكّل هذا التعديل نقطة تحوّل أساسية في بنية النظام، حيث انتقل لبنان من نموذج أكثر مركزية إلى نظام توافقي قائم على الشراكة.

لكن هذا التحوّل لم ينهِ الإشكاليات البنيوية، بل أعاد إنتاجها بصيغة مختلفة. فالدستور، وإن كان لا ينصّ صراحة على الطائفية، إلا أنّ الممارسة السياسية جعلت منه إطارًا لإدارتها. وبذلك، يمكن القول إنّه ليس طائفيًا في نصّه، لكنه طائفي في تطبيقه، إذ يعكس ميزان القوى بين المكوّنات أكثر مما يجسّد مبدأ المواطنة.

تاريخيًا، تأثّر تطبيق الدستور بمحطات مفصلية، من مرحلة الانتداب، إلى الاستقلال، مرورًا بالحرب الأهلية التي عطّلت المؤسسات الدستورية، وصولًا إلى اتفاق الطائف وما تلاه من أزمات سياسية متكررة، أبرزها الفراغات الرئاسية وتعطيل الحكومات. وفي كل هذه المراحل، بقي الدستور قائمًا من حيث الشكل، لكنه خضع لتفسيرات سياسية فرضتها التوازنات الداخلية والتدخلات الخارجية.

من هنا، يطرح السؤال الجوهري: هل كان الدستور عامل استقرار أم مصدرًا للأزمات؟

الإجابة ليست أحادية. فقد ساهم الدستور في الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة ومنع انهيارها الكامل، لكنه في المقابل لم ينجح في فرض نفسه كمرجعية ملزمة فوق الاعتبارات الطائفية والسياسية، بل تحوّل في كثير من الأحيان إلى أداة لإدارة الخلافات بدل حسمها.

وعند المقارنة بين دستور ١٩٢٦ والدستور الحالي، يتبيّن أنّ الفارق لا يقتصر على التعديلات النصية، بل يشمل طبيعة الدولة نفسها. فبينما كان دستور ١٩٢٦ دستور تأسيس لدولة ناشئة تحت وصاية خارجية، أصبح الدستور اليوم إطارًا لدولة مستقلة شكليًا، لكنها محكومة بتوازنات داخلية معقّدة. أي أنّ المشكلة انتقلت من نقص السيادة في الماضي، إلى صعوبة ممارستها في الحاضر.

وخلال قرن من الزمن، تطوّر مفهوم الدولة في لبنان من كيان ناشئ، إلى دولة استقلال قائمة على التوازن الطائفي، وصولًا إلى دولة توافقيّة تُدار عبر التسويات. إلا أنّ هذا التطور لم يؤدِّ إلى قيام دولة مواطنة فعلية، بل أبقى النظام في حالة توازن هشّ بين الاستقرار والأزمة.

في ضوء ذلك، يمكن القول إنّ الدستور اللبناني لا يزال صالحًا من الناحية القانونية، لكنه محدود الفعالية من الناحية العملية. فالمشكلة لا تكمن في النصوص، بل في الثقافة السياسية التي تحكم تطبيقها، حيث تتقدّم الأعراف والتفاهمات على القواعد الدستورية.

وفي الخلاصة، يصف الدكتور حسين عبيد الدستور اللبناني بأنّه "دستور حيّ لكنه مقيّد": حيّ لأنه ما زال يشكّل إطارًا لاستمرارية الدولة، ومقيّد لأنه عاجز وحده عن إنتاج استقرار سياسي فعلي أو بناء دولة مواطنة متكاملة.

وبين طموح النص وواقع التطبيق، يبقى الدستور اللبناني شاهدًا على معادلة معقّدة: دولة تسعى إلى الانتظام... ونظام لا يزال أسير توازناته.

تحقيق ناصيف أبو مراد

ملف «الدستور»

ولادةُ الدستورِ اللبنانيّ

من أبرز المؤرّخينَ الذينَ كتبوا عن ولادة الدستور اللبنانيّ البروفسور أنطوان الحكيّم، الذي تناولَ الموضوعَ بمنهجيّة علميّة، وكرّسَ له أكثرَ من مؤلَّف، شارحًا الأُطرَ الزمنيّة والسياسيّة والمجتمعيّة التي رافقتْ وضعَ الدستورِ اللبنانيّ.

في مؤلَّفه الصادر سنةَ ٢٠٢٤، "من دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية»، ولا سيّما في الفصل الخامس منه، يحاولُ المؤلّفُ الإجابةَ عنَ الجدلِ القائم بين أهل السياسة والمؤرّخين، حيثُ اعتبرَ بعضهم أنّ دستورَنا نسخةٌ عن دستورِ الجمهوريّة الثالثة الفرنسيّة أعدَّه المنتدَبُ، فيما رأى آخرون أنّه إنتاجٌ لبنانيٌّ محضٌ، وأنّه حصيلةُ جهودٍ بذلتْها لجنةٌ منبثقةٌ عن المجلسِ التمثيليِّ اللبنانيّ.

من أعدّ الدستور اللبناني؟

في النّقاط التاليّة، أجوبة على هذا السّؤال:

١- كانت فرنسا، الدولةَ المنتدبة، مُلزَمةً بإعداد «النظام الأساسي» لسورية ولبنان خلال مهلة ثلاث سنوات من بدء الانتداب، بالاتفاق مع السلطاتِ المحليّة، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المجموعات التي تسكنُ الأراضيَ المذكورةَ كافة، وكذلك مصالحها ورغباتها.

اختلفت التفسيراتُ بالنسبة إلى المضمون، حيث اعتبرَ وزيرُ الخارجيّة الفرنسيّ ريمون بوانكاريه أنّ النصوصَ التشريعيّةَ المختلفةَ التي أصدرتها المفوضيّةُ العليا حتى ذلك التاريخ، والمتعلّقةَ بدولة لبنان وحدودها وسلطاتها، تُشكّلُ جوهرَ الدستور بحدّ ذاته، وعلى المجالس المحليّة تبنّي مجموعة هذه النصوص التي ستشكّلُ النظامَ الأساسيَّ أي الدستورَالمنتظر.

أمّا المجلسُ التمثيليُّ اللبنانيّ — الذي كان قائمًا قبل الدستور — فاعترضَ على هذا الاختزال، ورأى إعطاءَ الدورِ الأساسيّ للسلطات المحليّة التي لا يمكنُ أن تكونَ مُغيَّبة، بلَ يجبُ أن تكونَ مُمثّلةً تمثيلًا منتخبًا. وهذا ما كان يتحاشاه المنتدَبُ في محاولة التهرّب من مطالبَ وطنيّة مفرطة.

ولم يكن اعتمادُه لعبارة «السلطات المحليّة» إلا شكليًا، وهذا ما تبيَّنَ من رسالة رئيس الحكومة الفرنسيّة إدوار هيريو إلى المفوّضِ السامي الجديد موريس ساراي، حيث اعتبرَ أنّ أفضلَ وسيلة هي أن يُجريَ مندوبو المفوضيّة العليا استشاراتٍ فرديّة للوجهاء، وأن يُطلبَ منهم أن يعبّروا خطيًّا وباختصارٍ عن آرائهم.

ومهما كان تدخّلُ السلطات المحليّة، فإنّ الصيغةَ النهائيّةَ لهذا النظامِ يجبُ أن تُعَدَّ في باريس، وتصدرَ بقراراتٍ فرنسيّة تضعُها موضعَ التنفيذ، وتبلغُها الى عصبة الامم. وقد أخذت وزارةُ الخارجيّة هواجسَ المفوضيّة العليا بعين الاعتبار، فأدخلت تعديلات على المشروع، ولا سيّما في ما يتعلّقُ بالصلاحيّات المناطة بالمفوّضِ السامي.

٢ -عُرفَ المفوّضُ السامي موريس ساراي بمعاداته للإكليروس ، ومحاولته إلغاءَ التوزيع الطائفيّ، وتسبّبه باندلاع الثورة الدرزيّة، ممّا حملَ وزيرَ الخارجيّة الفرنسيّ أريستيد بريان على إعفائه من مسؤوليّة إعداد النظام الأساسيّ، وإيكال هذه المهمّة إلى لجنة برلمانيّة ووزاريّة فرنسيّة، برئاسة النائب جوزف بول-بونكور.

وكان هذا الأخيرُ من الراغبينَ في استشارة شخصيّات لبنانيّة منتخبة، لا شخصيّات تختارها السلطاتُ المنتدبة، كما كان يرى سواهُ من أعضاء اللجنة.

أمّا الاستشاراتُ الفرديّةُ التي أطلقها ساراي فشملت، على مضض، شخصيّات دينيّة، كالبطريرك إلياس الحويّك، والمفتي مصطفى نجا، وشيخ العقل حسين طليع، ورئيس علماء جبل عامل محسن الأمين، ورئيسِ المجلس التمثيليّ موسى نمّور، ونائبِ الجنوب يوسف الزين، والأمير فؤاد أرسلان، وسامي الصلح، وخير الدين عدرا، وسواهم. في حين أنّ الرأيَ المعاكسَ للاستشارات، الذي مثّله دو كاي، اعتبرَ هذه الاستشاراتِ مجرّدَ وجهاتِ نظر.

٣ -أمّا الثقافةُ الديموقراطيّةُ التي تمتعَ بها جوزف بول-بونكور، فقد دفعته إلى التعبير أمامَ وزارة الخارجيّة بالقول إنّ هذا الانتدابَ الذي نمارسُه على شعوب هي، من دون شكّ، متخلّفة، ولكنّها تنتمي إلى حضارات عريقة، لا يمكنُ إلّا أن يكونَ منفتحًا ومبنيًّا على استشارةٍ حقيقيّةٍ للسكان، لا على الخداع.

توافقَ هذا الموقفُ مع الحملات الداخليّة التي شنّتها الصحافةُ، ومواقف المجلس التمثيليّ في لبنان، من أجل إعداد الدستور اللبنانيّ من اللبنانيين أنفسهم، وكانت النتيجةُ أن استُبدلَ بموريس ساراي مفوّضٌ سام جديدٌ هو هنري دو جوفنيل، مع توجيهاتٍ له بأن يعملَ وفقَ رأي جوزف بول-بونكور.

٤ - وبالفعل، دُعيَ المجلسُ التمثيليُّ إلى اجتماعٍ استثنائيٍّ مهمّتُه إعدادُ دستور البلاد، عُرفت بلجنة ال ١٣. فاجتمعَ في ١٠ كانونَ الأوّل ١٩٢٥ برئاسة موسى نمّور، وانتخبَ لجنةً ضمّت شبل دموس، وبترو طراد، وجورج زوين، وجورج تابت، وروكز أبو ناضر، وعمر الداعوق، وعبود عبد الرزاق، وصبحي حيدر، ويوسف الزين، وفؤاد أرسلان، الذي قدّم استقالتَه لأسباب صحّيّة، فحلّ محلّه جميل تلحوق، ويوسف سالم عن الكاثوليك، وميشال شيحا عن الأقليّات.

وكان مع اللجنةِ الخبيرُ الدستوريُّ الفرنسيُّ سوشييه، وهو من مجلس شورى الدولة الفرنسيّ ومتخصّصٌ في القانونِ الدستوريّ.

٥ -انكبَّت لجنةُ ال ١٣ على العمل، فقرّرت إطلاقَ استشاراتٍ واسعةٍ شملت ممثّلي الجمعيّات الاقتصاديّة والمِهَن الحرّة، ورؤساءَ الطوائف، والمسؤولينَ عنَ النقابات، وأعضاءَ المجالس التمثيليّة السابقة، وغيرهم من الشخصيّاتِ السياسيّة.

وكانت الاستماراتُ تتضمّنُ اثني عشرَ سؤالًا حولَ نظام الحكم، وصلاحيّات السلطات الثلاث، وتوزيع المقاعد، وقانون الانتخاب. وكانت الأجوبةُ متنوّعةً، إذ بلغَ عددُها ١٣٢ جوابًا.

وتولّى مقرّرُ اللجنةِ شبل دموس فرز هذه الأجوبة وتسليمَها إلى ميشال شيحا وبترو طراد، للقيام بكتابة مشروع الدستور، بعدَ الاستعانة بعددٍ من المراجع والنصوص، منها الدستورُ الفرنسيُّ، والبلجيكيُّ، والسويسريُّ، والأميركيُّ، والمصريّ.

٦ - وكانت البطريركيّةُ المارونيّةُ تتابعُ بانتظام تطوّرَ العمل، وكانت تحرصُ على ألّا يكونَ لأيِّ مادّةٍ طابعٌ إلحاديٌّ أو معادٍ لرجال الدين.

وتُظهرُ وثائقُ البطريركيّة تركيزَها على وحدة لبنان، ولبنانيّة الحاكم، والتوزيع الطائفيِّ السليم، والإبقاءِ على قوانين الأحوال الشخصيّة المذهبيّة، مع المحافظة على حرّيّة التعليم والتعليم الدينيّ.

٧ -وافقت السلطاتُ الفرنسيّةُ المنتدبةُ على ما جاءَ في مسوّدة الدستور، بعدَ أن أبدت تحفّظات على بعض بنودها، وهي تختصرُ بأربع موادّ، أبرزُها:

- حقُّ رقابة الدولة المنتدبة على الإدارات العامّة بواسطة مستشارينَ فرنسيّين.

-وضعُ قوى الأمن الداخليّ والقوّات المسلّحة المحليّة تحتَ تصرّف المفوّض السامي.

- حقُّ استعمال الفيتو، أو النقض، من قبل المفوّض السّامي، ضدّ القوانين والقرارات التي يراها مضرّةً بالانتداب أو بمصلحة لبنان، أو متناقضةً مع الالتزامات الدوليّة، إضافةً إلى حقِّ الموافقة على حلّ المجلس وعزلِ رئيس الجمهوريّة.

- تولّي الدولة المنتدَبة شؤونَ العلاقات الخارجيّة وقبولَ أوراق اعتماد السفراء.

وكان إلغاءُ هذه الموادّ في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ سببًا في تعليق عمل المجلس النيابيّ واعتقال السلطات اللبنانيّة في قلعة راشيا تمهيدا" لاطلالة الاستقلال.

٨ - بعدَ قراءة موادِّ الدستور وتعديلاته، صوّتَ عليها المجلسُ بالإجماع، ورُفعت الجلسةُ عندَ الواحدةِ والنصفِ من صباحِ ٢٣ أيّار ١٩٢٦.

وفي اليوم نفسه، زارَ هنري دو جوفنيل مقرَّ المجلس التمثيليّ، حيثُ وضعَ الدستورَ موضعَ التنفيذ، وأعلنَ ولادةَ الجمهوريّةِ اللبنانيّة وتحوّلَ المجلسُ آنذاك إلى مجلسٍ نيابيّ.

وفي ٢٥ أيّار، وطبقًا لما وردَ في المادة ٩٨ من الدستور، عيّنَ المفوّضُ السامي أعضاءَ مجلس الشيوخ الستّةَ عشرَ، موزّعينَ على الطوائف اللبنانيّة.

وفي ٢٦ أيّار، اجتمعَ المجلسان وانتخبا شارل دباس أوّلَ رئيسٍ للجمهوريّةِ اللبنانيّة.

«الدستور» كما يراه الناس

في بلد تتداخل فيه السياسة بالحياة اليومية، يبقى الدستور عنوانًا كبيرًا يُقال عنه إنه «هوية الدولة»، لكن بين النص والتطبيق، تتعدد الروايات... وتختلف الحقيقة.

يقول **سعد الدين المصري**، وهو تلميذ حقوق، إن «الدستور هو هوية الدولة وأنظمتها وقوانينها»، فيما تضيف زميلته **رفقة عبده** بواقعية: «الدستور أحيانًا يُطبّق وأحيانًا لا يُطبّق». أما **أنجلينا الأسمر** فترى الصورة من زاوية أكثر مثالية: «القانون يجب أن يُطبّق على كل الفئات ويحفظ حق المواطن».

ثلاثة طلاب... ثلاث رؤى، لكنها تلتقي عند نقطة واحدة: الدستور موجود، لكن السؤال هو... هل يُحترم؟

في أحد أحياء الأشرفية، يقف **أبو جورج**، الرجل الخمسيني الذي يعمل حارس أمن، ليعكس صورة مختلفة تمامًا. يقول بنبرة تعب: «الدستور القوي مش للفقير... كل مرة بينتهك، وأنا كعسكري متقاعد ما حدا صان حقوقي».

وعلى بعد مسافة، يعبّر **عمر**، بائع الخضار الستيني، عن إحباطه بطريقة شعبية:

«كل واحد عم يغني على ليلاه... ما في دستور للدولة، في دساتير للطوائف... وهي اللي عم تجوّع الناس».

بين لغة القانون ولغة الشارع، فجوة واضحة.

من جانبها، تشرح **الإعلامية ريما خداج حمادة**، عضو مجلس إدارة تلفزيون لبنان، أن المشكلة ليست فقط في النص، بل في طريقة تقديمه للناس. تقول إن تبسيط الدستور يبدأ «عندما نربطه بحياة الناس اليومية، لا كنص قانوني معقد، بل كقصص تمسّ حقوقهم وخدماتهم».

وتضيف أن الإعلام قادر على تحويل مفاهيم مثل حرية التعبير أو الحق في التعليم إلى أمثلة واقعية يفهمها المواطن، شرط استخدام لغة بسيطة والابتعاد عن المصطلحات الثقيلة.

لكنها لا تُخفي التحديات، مشيرة إلى أن "الوعي السياسي موجود في لبنان، لكن الوعي الدستوري لا يزال محدودًا"، بسبب تعقيد اللغة القانونية، وضعف التربية المدنية، إضافة إلى إعلام يركّز أحيانًا على الصراع بدل الشرح.

أما **المحامية مايا خداج عجيب**، فتضع الأمور في إطارها القانوني. توضح أن الدستور اللبناني يقوم على مبادئ أساسية كالديمقراطية البرلمانية، وفصل السلطات، واحترام الحريات، والمساواة بين المواطنين.

لكنها تُقرّ بوجود "فجوة واضحة بين النص والتطبيق"، حيث تُعطّل المؤسسات أحيانًا، وتتأثر بالاعتبارات السياسية والطائفية، ما يجعل الأزمة "ليست أزمة نصوص، بل أزمة احترام وتطبيق».

وتلفت إلى ثغرات عدّة، منها غموض بعض الصلاحيات بعد اتفاق الطائف، وعدم تطبيق اللامركزية، واستمرار الطائفية السياسية، وضعف استقلال القضاء.

في النهاية، تتقاطع كل هذه الأصوات عند حقيقة واحدة:

الدستور في لبنان ليس مجرد وثيقة... بل اختبار يومي لمدى قدرة الدولة على حماية مواطنيها.

بين طموح الطلاب، ومرارة الناس، وتحليل الخبراء، يبقى السؤال مفتوحًا:

هل يتحول الدستور يومًا من نصّ مكتوب... إلى عدالة ملموسة؟

ن. أ.

فكر مسيحي

الكنيسة والسياسة

الأب البروفسور باسم الراعي

«مملكتي ليست من هذا العالم!" (يو ١٨: ٣٦)، "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه" (مر ١٢: ١٧)، آيتان طالما استُخدمتا في الكلام على العلاقة بين الكنيسة والسياسة، بمعزل عن الإطار الذي تردان فيه، كما لو أنّ المسيح أراد بهما وضع نظرية أو موقف عقائدي من السياسة. وهذا ما دفع، في ظروف تاريخية مع عصر الأنوار والثورة الفرنسية، إلى استغلال هاتين الآيتين لفرض عقيدة هي بمثابة "طرح فاصل" في المسألة.

إلى أن أتى زمن ما بعد المعاصرة ليعيد تقديم تفسيرات مغايرة للموقف من الديني في الزمني، بعدما تبيّن أنّ المجتمعات لا يمكنها أن تعيش على المحددات القانونية أو الأيديولوجيات القومية، بمعزل عن منابع الروح. فكان أن أرجع هذا التحول الاعتبار لأهمية التقليد في حياة الشعوب، وبالأخص الديني، الذي يفرض ذاته أكثر فأكثر عاملًا لا يمكن تجاوزه بسهولة.

رتّب هذا التحول تبدلًا في فهم معنى هاتين الآيتين؛ فـ"مملكتي ليست من هذا العالم" لا تعني أنّ مملكتي منفصلة عن هذا العالم، بل هي نوعية وجود مختلفة في قلب العالم ومن أجل العالم. و"ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه" لا تعني انفصال المجالين، بل تعني، من جهة، نزع القداسة عن السلطة، ومن جهة ثانية، تمايز عمل كل مجال، من دون أن يعني ذلك الخصام أو المنافسة أو الإقصاء.

وصف البابا فرنسيس هذا التحول، بخطاب له في المؤتمر الكهنوتي في شباط ٢٠٢٢، بالقول: "إنّ خلاصنا ليس خلاصًا نسكيًّا منغلقًا، ولا خلاصًا نحصل عليه في المختبر، ولا هو ثمرة روحانيات مجرّدة عن الواقع أو [مجرّد ممارسة دينية شكلية] [...] إنّ دعوتنا هي، قبل كل شيء، جوابٌ على ذاك الذي أحبّنا أولًا (راجع رسالة يوحنا الأولى ٤: ١٩)، وهي أيضًا تحمّلٌ واثق لمسؤولية الواقع والانخراط فيه بروح الإيمان.»

يوضح موقف البابا أنّ الإيمان لا بدّ متصل بالتاريخ، وبما أنّ التاريخ الإنساني، لا محالة، متصل بالسياسة، فلا بدّ عندها من أن يكون الإيمان حاضرًا في المعترك السياسي، أي "منخرطًا". والانخراط يعني أنّ الإيمان فعل تاريخي، وهذا الفعل على الكنيسة أن تُنجزه.

غير أنّ الحديث عن فعل يحتّم تحديد معنى هذا الفعل وحدوده. لقدْ عرف تاريخ الكنيسة عدة أشكال لهذا الفعل. فمن منطلق قول يسوع إنّ "مملكته ليست من هذا العالم"، وَلدت ثلاثة تيارات: تيار انسحابي تأثر بأفلاطون وبولس وسفر الرؤيا، ينظر إلى العالم على أنّه زائل، لذلك لا ضرورة للإمساك به؛ وتيار انسحابي مع عين على الفقراء، كما يظهر عند باسيليوس الكبير، حضور السامري؛ وتيار انسحابي دغمائي، بتأثير من أفلاطون أيضًا، يعتبر أنّ حكمًا فاسدًا أفضل من لا حكم.

غير أنّ تيارات أخرى أيضًا قد شقّت طريقها داخل الكنيسة، ومنها ما يمكن أن نختصر موقفه بقول الفريسيين: "أَنظُروا! إنَّكُم لا تَنفَعونَ شَيئًا! ها هو العالم قد ذهبَ وراءه" (يو ١٢: ١٩). هذا التيار عُرف بتيار "السيزارو-بابيسم"، أي تيار البابوية والعرش. وهذا التواطؤ بين العرش والمذبح يمكن أن نراه في محاكم التفتيش وفي تعامل الكنيسة مع لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية وغيرها من المواضع.

كذلك نجد تيارات أخرى خرجت من تفسير كلام يسوع: "لستم من هذا العالم" (يو ١٥: ١٩). منها من يفسّر هذا الكلام على أنّه دعوة للتخلي عن العالم، بمعنى أنّ أسمى شيء في حياة المسيحي هو التأمل بكيفية الخروج من العالم، وآخر يرى في هذه الآية دعوة لتخليص العالم، على اعتبار أنّ كل تأمل يجب أن يُفضي إلى فعل. وهذا الأخير بدوره توزّع بين من ينادي إلى أن تكون المسيحية خميرًا في العجين، لكن خارج العمل السياسي، وبين من يقول إنّ الخمير في العجين لا يكون إلا في العمل السياسي.

كان لكل هذه التيارات تجسيدٌ في تاريخ الكنيسة، إن على صعيد المؤسسة الكنسية، أو على صعيد المكرّسين فيها، أو على صعيد العلمانيين. وليس غريبًا اليوم أن يكون هناك عدد ليس بقليل من الذين يُرفعون على المذابح ممّن كانوا رجال سياسة أو مكرّسين، عملوا بشكل مباشر في قضايا لها طابع سياسي، أو هي نتيجة للعمل السياسي. على سبيل المثال: القديس فرنسيس الأسيزي وأنطونيوس البدواني ونقد التفرقة المجتمعية، والقديس دون بوسكو ونقد ظلم المنشأة، والقديس بارتولومي دو لاس كازاس ومواجهة التفرقة العنصرية، والقديس أوسكار روميرو ومواجهة الأنظمة الاستبدادية، والقديس توماس مور ونقد انحراف الضمير في الممارسة السياسية، إلخ.

من المؤكد أنّ هذه التيارات المتعددة لا تمثّل الموقف الرسمي للكنيسة كمؤسسة، إلا أنّها تعكس حيوية المسيحية في لقائها بالعالم. فالمؤسسة الكنسية، رغم تعدّد التوجهات في رجالاتها، برزت فيها مراحل رسمت خطوط علاقاتها بالسياسة. وهنا طبعًا نحصر كلامنا بالكنيسة الكاثوليكية، وبالبابوية بالتحديد. فهذه المؤسسة تقلّبت مواقفها من العلاقة بالسياسة، من العرش والمذبح، إلى السلطة المباشرة مع الدول البابوية، إلى انكفاء الكنيسة بعد نزع السلطة، ودفاعها عن ذاتها كمجتمع كامل مناهض للحداثة، إلى الكنيسة الخادمة مع المجمع الفاتيكاني الثاني. وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تحمل تبريرًا خاصًا بها. لن نخوض فيها، ونكتفي بأن نشير إلى ما هي عليه اليوم بعد المجمع الفاتيكاني الثاني.

رسم هذا المجمع علاقة دقيقة بين الكنيسة والعالم، وخصوصًا السياسة، تقوم على مجموعة ثوابت تصلح، من جهة، للموقف من السياسة، ومن جهة أخرى، للفعل السياسي، وبالتالي لدور الكنيسة في هذا المجال. من أهم الثوابت محورية الإنسان: "نظام الأشياء يجب أن يخضع لنظام الأشخاص لا العكس"، فالعمل السياسي غايته الأساسية خدمة الكرامة الإنسانية. وعلى هذا الأساس تكون الشؤون الأرضية مستقلة بذاتها في خدمة الإنسان بطريقة أفضل. وهذا يخط معالم واضحة للسلطة السياسية، فغاية السلطة السياسية، كما يرسم الدستور الراعوي "الكنيسة في عالم اليوم" (ف ٧٤)، هي الخير العام، الذي "يشمل أوضاع الحياة الاجتماعية برمتها، التي تسمح للأفراد والعائلات والجماعات بأن يكتملوا بطريقة أوفى وأسهل". فيكون عمل السلطة السياسية "توجيه قوى الجميع نحو الخير العام، وتحول دون تفكيك الجماعة السياسية، لا بطريقة استبدادية أو آلية، بل تعمل كقوة أدبية تجد في الحرية ومعنى المسؤولية سندًا لها».

من هنا تكون ممارسة السلطة "من ضمن حدود النظام الأدبي [...] وفقًا لنظام قانوني"، وإلا "إذا تجاوزت السلطة العامة صلاحيتها، وظلمت المواطنين، فليس لهؤلاء أن يرفضوا ما تقتضيه المصلحة العامة بطريقة موضوعية. لكن فليُسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم وحقوق مواطنيهم ضد جور السلطان، شرط أن يحترموا الحدود التي رسمتها الشريعة الطبيعية والشريعة الإنجيلية».

ويذهب البابا القديس يوحنا بولس الثاني أبعد في التعامل مع البنى السياسية إذا ما خرجت عن الحدود الأدبية والقانونية لعملها، إذ يقول: "ينال الإنسان من اللّه كرامته الأساسية، ومن خلالها يفوز بالقدرة على تجاوز كل تنظيم مجتمعي في اتجاه الحق والخير. ولكنّ الإنسان مرهون أيضًا بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وبالتربية التي نالها، وبمحيطه. وهذه العناصر بإمكانها أن تيسّر أو تعسّر حياته بمقتضى الحق. فالقرارات التي بفضلها يقوم محيط بشري يمكن أن تولّد أنماطًا معيّنة من بنى الخطيئة، تعرقل على الذين تستبدّ بهم بشتى أنواع القهر مسيرتهم على طريق النمو الكامل. وإنها لمهمة تقتضي جرأة وصبرًا أن تُقوَّض هذه البنى ويُستعاض عنها بأشكال من التعايش أكثر أصالة." ("السنة المئة"، ٣٨).

من خلال هذه الثوابت، يمكن تحديد معالم أساسية للعلاقة بين المؤسسة الكنسية والسياسية: أولًا، الكنيسة لا تطمح إلى السلطة، لكنها تريد التعاون مع السلطات لما فيه صون كرامة الإنسان وخيره. ثانيًا، الكنيسة لا تتبنى أي نظام سياسي، ولا "تقدّس" أي نظام سياسي. ثالثًا، لا تغطي أي نظام سياسي يتجاوز أصل قيامه والغاية منه. رابعًا، الكنيسة تشجع الانخراط في السياسة لأنها، كما يقول القديس توما الأكويني، "أسمى تجليات المحبة". خامسًا، وعلى أساس كل ذلك، تُبقي الكنيسة لذاتها دور صوت الضمير، بما أنها خبيرة في الإنسانية، كما كان يردّد البابا القديس بولس السادس.

أتى هذا التطور في موقف الكنيسة حصيلة تجربة طويلة أثبتت أنّ أهمية الكنيسة في هذا المضمار تكمن في أن تكون رافعة روحية، بالمعنى النظري والعملي للكلمة، أي في حوار ملهم مع العالم. وهذا ما استطاع المجمع الفاتيكاني الثاني أن يخطّه في سير الكنيسة على دروب الإنسانية. وهذا ما أعاد البابا فرنسيس التأكيد عليه في كلام وجّهه إلى اليسوعيين في مؤتمرهم العام سنة ٢٠١٩ بعنوان: "العدالة الاجتماعية والبيئة": "إنّنا بحاجة إلى ثورة ثقافية حقيقية، إلى تحوّل في نظرتنا الجماعية في الموقف الذي نطلّ به على العالم. ومن أجل ذلك، يبقى العمل البطيء والعميق على تغيير البُنى أمرًا أساسيًا، وذلك من خلال المشاركة في الحوار العام، حيث تُتخذ القرارات التي تؤثّر في حياة الأكثر تهميشًا وفقرًا.»

هذا يعني، بصريح الكلام، أنّ مملكة اللّه، وإن كانت ليست من هذا العالم، إلا أنّ الصحيح أيضًا أنّها من الممكن أن تكون في هذا العالم، وهذا ما هو عليه الفعل السياسي الذي تقوم به الكنيسة. فهي، عندما لا تتورط في السلطة، فهذا لا يعني أنّها لا تملك قوة تأثير؛ والصحيح أنّه كلما قام تمايز بينها وبين السلطة السياسية، تألّق نجم الكنيسة كقوة سياسية، بالمعنى الذي قاله القديس توما عن صلة المحبة بالسياسة. وبهذا تصير الكنيسة حقًا الوجدان الناقد للسياسة.

أخبار إلى الضوء...

الألفية الثالثة للمعمودية

افتتح جلالة الملك عبدلله الثاني في ١٨ أيار ٢٠٢٦ جامعة المغطس الأرثوذكسية الدولية في موقع عمّاد السيد المسيح (المغطس)، مؤكداً دعم مبادرة إحياء ذكرى الألفية الثانية لمعمودية السيد المسيح عام ٢٠٣٠، وموجهاً الحكومة لتطوير البنية التحتية والخدمات في الموقع.

وخلال لقائه قيادات دينية بحضور سمو الأمير غازي بن محمد، شدد جلالته على متابعة تنفيذ خطة المبادرة، في إطار رعاية الأماكن المقدسة وتعزيز الوجود المسيحي ودور الأردن كمركز ديني عالمي.

من جهتهم، أشاد المطران خريستوفوروس عطا للّه، والكاردينال بيير باتيستا بيتساباالا، والمطران حسام نعوم بالدعم الملكي، مؤكدين أهمية المناسبة لتعزيز الوحدة والحوار واستقطاب الحجاج عالمياً.

كما أشار البطريرك ثيوفيلوس الثالث إلى أهمية الجامعة كمركز روحي وأكاديمي، فيما أوضح ديفيد أليكسي أنها تجسد رؤية تحققت بدعم الملك.

الجامعة، التابعة لبطريركية القدس الأرثوذكسية، ستستقبل طلاباً من الأردن والعالم بدءاً من أيلول، وتُعد جزءاً من تعزيز السياحة الدينية وترسيخ مكانة الأردن كنموذج للوئام والتعايش.

أخبار إلى الضوء...

بطريرك «لبنان الكبير» طوباوياً

في ٢٦ تموز المقبل، يصبح للكنيسة وللبنان طوباوي جديد، هو البطريرك الياس الحويك الذي وقّع قداسة الحبر الاعظم على ملف تطويبه ، وسيتم الاحتفال بهذا الحدث في باحة الصرح البطريرك في الديمان، حيث كان للطوباوي الجديد اليد الطولى في اتمامه، اضافة الى انجازات اخرى، سيتم التطرق اليها في التحقيق الخاص الذي تعدّه» الدستور» عن صاحب» لبنان الكبير»

الأب ميشال عبود رئيساً اقليمياً للاباء الكرمليين

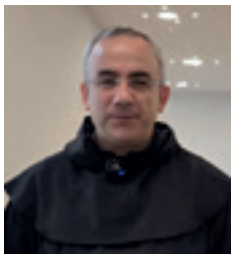

انتخب المجمع الاقليمي للرهبنة الكرملية الذي انعقد من ١٨ الى ٢٤ ايار الجاري في دير مار الياس- المعيصرة (كسروان) الاب الكرملي ميشال عبود رئيساً اقليمياً للاباء الكرمليين الحفاة، للسنوات الثلاث المقبلة.

والاب عبود، المتحدّر من بلدة القبيات، هو وجه معروف، وناشط في العمل الاجتماعي، حيث تولى رئاسة كاريتاس لبنان لولايتين متتاليتين، اضافة الى عمله في حقل البشارة، وحضوره المحبب في مختلف محطات الاعلام، لا سيما على شاشة تيلي لوميار وفضائياتها حيث له برامج واطلالات دورية.

الأب داريو إسكوبار يعود الى بيت الآب

ودّع اباء الرهبانية اللبنانية المارونية، ومعهم حشود من المؤمنين، ومنهم سفير كولومبيا في لبنان،الراهب الناسك، الكولومبي الاصل، داريو اسكوبار (٩٢ عاماً) بعد ان امضى في محبسة حوقا في وادي قنوبين اكثر من ربع قرن، عاشها بالعزلة والتقشف والصلاة ومناجاة الرب في الطبيعة التي احب. والأب داريو، المتحدر من عائلة غنية،والمعروف في عالم رياضة كرة القدم، لاهوتي وفيلسوف، شارك كأمين سر في اعمال الفاتيكاني الثاني، وقد ترك كل شيء واختار الحياة النسكية، على غرار مار شربل، بعد ان تعرّف على هذا النمط الرهباني من خلال رهبان لبنانيين التقاهم في الولايات المتحدة..

بغيب الأب الحبيس، وتبقى حياته مثالاً سامياً في التقشف والتأملات والاماتات، ويبقى اريجه فواحاً في وادي القديسين.

إتصال جمع البابا لاوون الرابع عشر والبابا تواضروس الثاني

أجرى البابا لاوون الرابع عشر اتصالًا هاتفيًا مع البابا تواضروس الثاني، أكّدا خلاله على إعطاء يوم الصداقة القبطيّة الكاثوليكيّة زخمًا جديدًا، وتعزيز مسيرة الحوار والوحدة.

وشدّد الجانبان على تجاوز العقبات أمام حوار الإيمان والمحبة، والعمل المشترك من أجل السلام في الشرق الأوسط، فيما عبّر لاوون في رسالة بالمناسبة عن أهمية الصداقة المسيحية والسعي إلى الوحدة الكاملة بين الكنائس.

التقى البابا لاوون الرابع عشر، وللمرة الأولى، آرام الأول كاثوليكوس الكنيسة الأرمنية الرسولية لبيت كيليكيا، يرافقه وفد رسمي، في القصر الرسولي بالفاتيكان، حيث أعقب اللقاء صلاة مشتركة في كابيلا البابا أوربانوس الثامن. وخلال كلمته، أشاد البابا بالدور المسكوني لآرام الأول ونشاطه الدولي، لا سيما في مجلس الكنائس العالمي ومساهمته في تأسيس مجلس كنائس الشرق الأوسط، مؤكّدًا أهمية الحوار اللاهوتي بين الكنيستين والنتائج التي حققها على مستوى فهم طبيعة الكنيسة والأسرار والشركة.

لبنان حاضر في اللقاء

وفي إشارة لافتة، وصف البابا لبنان بأنّه "أرض أثبتت للعالم أن العيش المشترك ممكن رغم التحديات"، مشددًا على مسؤولية الكنائس في تعزيز الأخوّة والحفاظ على هذا النموذج، في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد. ومن المقرر أن يواصل آرام الأول لقاءاته في روما مع دوائر الفاتيكان، على أن يلقي محاضرة حول تحديات كنائس الشرق الأوسط.

لقاء بارزاني

وفي سياق متصل، استقبل البابا رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، حيث جرى التأكيد على أهمية حماية حقوق المسيحيين وضمان حضورهم التاريخي، مع إشادة بالدور الأخلاقي للفاتيكان في تعزيز الحوار والتعايش، وتوجيه دعوة للبابا لزيارة العراق والإقليم.

قداسةُ البابا يُطِلُّ على كهنةِ الجنوبِ عبرَ اتصالٍ مرئيٍّ بمبادرةٍ من السفيرِ البابوي

في مبادرةٍ أبويةٍ لافتةٍ حملت رجاءً وتعزيةً في زمنِ القلقِ، أنشأَ السفيرُ البابويُّ في لبنان، مجموعةَ تواصلٍ جمعت كهنةَ الجنوب، قبلَ أن يُفاجئهم بإطلالةِ قداسةِ البابا عبرَ اتصالٍ مرئيٍّ مباشر.

وخلالَ اللقاء، عبَّر قداسةُ البابا عن قربه الروحيِّ من أبناءِ الجنوبِ وبناته، مؤكِّدًا أنّه على اطّلاعٍ كاملٍ بما يجري في هذه المنطقةِ المتألِّمة، وأنّه يحمل أهلَها، وكهنتَها، وعائلاتِها، وجرحاها، والقلقينَ على مصيرهم، في صلاتِه وقلبِه الأبوي. كما ختم كلمتَه بمنحِ البركةِ الرسوليةِ للجميع.

وقد شكَّل هذا اللقاءُ لحظةً مؤثِّرةً لدى الكهنةِ المشاركين، إذ جاءت كلماتُ قداسةِ البابا وبركتُه كبلسمٍ روحيٍّ في وقتٍ يعيش فيه الجنوبُ تحت وطأةِ الخوفِ والانتظارِ والجراحِ المفتوحة. كما حملت هذه الإطلالةُ رسالةً واضحةً بأنَّ الكنيسةَ الجامعةَ لا تنسى أبناءَها المتألِّمين، بل ترافقُهم بالصلاة، والقرب، والاهتمامِ الأبوي.

طرسوس تستعيد نبضها الروحي بعد قرن من الغياب

في مشهد يحمل الكثير من الرمزية والتاريخ، تعود طرسوس الأرض التي أنجبت القديس بولس الرسول إلى الواجهة الروحية من جديد، بعد أكثر من مئة عام من الغياب الأسقفي، وكأنها تنهض اليوم من تحت الرماد لتستعيد دورها في قلب الكنيسة الأنطاكية.

فقد شهدت مدينة مرسين سيامة المطران بولس أوردولوغلو على كرسيّ طرسوس للروم الأرثوذكس، في احتفال وُصف بأنه "عرس أنطاكي"، جمع أبناء المنطقة من مختلف أنحاء العالم، في لحظة امتزج فيها الحنين بالأمل، والتاريخ بالمستقبل.

هذه الخطوة ليست مجرد تعيين كنسي، بل تحوّل مفصلي يعيد تثبيت الحضور الروحي في منطقة عانت طويلًا من الغياب والتهميش، خاصة منذ قيام الجمهورية التركية، حيث بقي الكرسي شاغرًا لعقود طويلة.

الجنوب... أرضنا المقدّسة

تُهدَمُ الحجارةُ ولا تُهدَمُ الرسالةُ...

للمتروبوليت جورج إسكندر
رئيس أساقفة صور للروم الملكيين الكاثوليك

صباحَ أمس، وقفتُ أمامَ فيديو لم يكن كغيره من الفيديوهات التي اعتدنا رؤيتها في زمن الحرب. لم أرَ فيه مجرّدَ جرّافةٍ إسرائيليةٍ تهدمُ بناءً في المجمّع الخاصّ بالمقرّ الصيفيّ لمطرانية صور للروم الملكيين الكاثوليك في يارون، بل رأيتُ مشهدًا أكثر قسوةً: ذاكرةً تُقتَلَع، وخدمةً تُدفَن تحت الركام، وصفحةً من حضور الكنيسة في الجنوب تُمحى أمام قريةٍ خاليةٍ من أهلها، لكنّها لا تزال ممتلئةً بتاريخهم وصلواتهم وذكرياتهم.

ذلك المقرّ ليس مبنًى عاديًّا،

فهو من بين ما يضمّ مدرسةً تُديرها الراهبات الباسيليات المخلّصيات، لم تكن مجرّد صفوفٍ دراسية، بل مكانًا تُصنَع فيه أحلام الأطفال، وتُزرَع فيه قيمُ العلم والانفتاح والمحبّة.

لكنّ مأساة يارون لم تبدأ بالأمس.

فمنذ الأسبوع الأوّل للحرب التي اندلعت بعد السابع من تشرين الأوّل، استُهدفت كنيسةُ مار جاورجيوس الرعوية، وكأنّ الألم أراد أن يضرب أوّلًا قلبَ الجماعة المؤمنة، المكانَ الذي اجتمع فيه الناس للصلاة والتعزية والرجاء.

وبعدها، قُصف بيتُ أبونا بشارة، وهو منزلٌ مخصّصٌ للرسالة والخدمة الرعوية، فأُزيل بالكامل.

ثمّ هُدم مزارُ القدّيس جاورجيوس، ذلك المزار الصغير في حجمه، الكبير في معناه، حيث كان المارّة يرفعون صلاةً سريعة، وتُودِع الأمهاتُ قلقَهُنّ أمام الله.

وقبل أيّام، هُدمت أيضًا القاعةُ الرعوية التي كانت تحتضن حجرًا من كنيسة يارون، باركه قداسةُ البابا لاوون الرابع عشر خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان، ليكون علامةَ البداية لإعادة بناء كنيسة مار جاورجيوس. كان ذلك الحجرُ وعدًا صامتًا بأنّ القيامة ممكنة، حتّى بعد الألم. وحين هُدمت القاعة، بدا وكأنّ أحدهم يحاول أن يهدمَ حتّى فكرةَ النهوض نفسها.

ولم يتوقّف المشهد عند المؤسّسات الكنسية، فبيوتُ الناس أيضًا هُدمت. وفي يارون، لم يكن الدمارُ مسيحيًّا أو مسلمًا.

منازلُ القرية، بمسيحيّيها ومسلميها، تساوت في الهدم، كما جُرحت الكنيسةُ والجامعُ معًا. هناك، سقطت الحَجارةُ على الجميع بلا تمييز، كما لو أنّ الحرب، حين تفقد ضميرها، لا تعود ترى إنسانًا، ولا بيتًا، ولا مكانَ عبادة.

لهذا، لا أبكي اليوم على أملاك كنيسة، بل على قرية بكاملها جُرحت في روحها، وعلى نموذج عيشٍ واحد حفظه أهلُ يارون لعقودٍ طويلة. هذهِ الأماكن لم تكن أهدافًا عسكرية.

فالمدرسةُ ليست خطرًا،

ومكانُ الصلاة ليس خطرًا،

وبيتُ العائلة ليس خطرًا.

الخطرُ الحقيقيّ يبدأ حين تصبح الرحمةُ نفسها هدفًا، وحين يُنظَر إلى أماكن التعليم والصلاة والخدمة والسكن كأنّها مجرّد حجارةٍ قابلةٍ للإزالة.

ومع ذلك، نحن نرفض أن تكون الكراهيةُ جوابَنا.

لن نردّ على الدمار بلغة الحقد، لأنّ الحقد يهدم داخل الإنسان أكثر ممّا تهدمه الجرّافات في الخارج.

لكنّنا أيضًا نرفض الصمتَ الذي يقتل الحقيقة.

من حقّنا أن نقول إنّ ما جرى في يارون ليس مجرّد حدثٍ عابر، بل جرحٌ في ضمير الإنسانية.

ومع ذلك، تبقى هناك حقيقةٌ لا تستطيع أيّ جرّافةٍ أن تهدمها:

قد تُهدَم المدرسة، لكنّ التربية لا تُهدَم.

قد يُهدَم المزار، لكنّ الصلاة لا تُهدَم.

قد تُهدَم الكنيسةُ والجامع، لكنّ الله لا يسكن في الحجر وحده.

في يارون، سقطت الجدران، لكنّ الرسالة لم تسقط.

ومن بين هذا الركام، سنعيد بناءَ ما تهدّم.

سنبني الحجرَ حين يحين الوقت،

لكن قبل الحجر، سنحافظ على الإنسان.

سنحافظ على الذاكرة، وسنحافظ على معنى العيش الواحد الذي ميّز هذه الأرض.

وسنبقى نؤمن أنّ الجنوبَ الذي عرف الألم قادرٌ أيضًا أن يصنع قيامةً جديدة.

إلى أبناء يارون، مسيحيّين ومسلمين، أقول: أنتم لستم وحدكم.

وإلى العالم، أقول: انظروا جيّدًا إلى هذه القرية الصغيرة، لأنّ ما يُهدَم فيها ليس مجرّد أبنية، بل جزءٌ من كرامة الإنسان.

أمّا نحن، فسنبقى كما كنّا دائمًا:

نزرع الرجاء حيث يُزرَع الخوف،

ونرفع الصلاة حيث يتصاعد الغبار،

ونؤمن أنّ الحجارة قد تسقط...

لكنّ الرسالة تبقى.